

Distr.: General
11 August 2009
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من
القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيّه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة تركيا له في
حزيران/يونيه ٢٠٠٩ (انظر المرفق). وقد أعدت هذه الوثيقة تحت مسؤوليتي بعد إجراء
مشاورات مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(التوقيع) فضلي قرمان

الوزير المستشار

القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن أثناء رئاسة تركيا (حزيران/يونيه ٢٠٠٩)

مقدمة

خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٩، قام مجلس الأمن، تحت رئاسة السفير باقى إلكين، الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة، بإجراء ١١ مشاوراً بكامل هيئته وعقد ٢١ جلسة رسمية، بما في ذلك جلستان خاصتان وجلسة مناقشة خاصة واحدة و ١٨ جلسة علنية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩، أصدر المجلس ٣ قرارات وبيانين رئاسيين و ٤ بيانات صحفية.

أفريقيا

السودان

في ٥ حزيران/يونيه، استمع مجلس الأمن إلى الإحاطة نصف السنوية التي يقدمها المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، السيد لويس مورينو أوكامبو، عملاً بقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٥٩٣ (٢٠٠٥). وقدم المدعي العام، في هذه الإحاطة، معلومات إلى المجلس عن الأنشطة التي قام بها مكتبه فيما يتعلق بدارفور وموجزاً للأنشطة المقررة للستة أشهر المقبلة. وأكد المدعي العام أن جميع الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة تقع على عاتقها مسؤولية اعتقال وتسليم أي متهم يسافر داخل أراضيها، مشيراً أيضاً إلى أن الدول غير الموقعة لهذا النظام الأساسي لا يقع عليها هذا الالتزام القانوني، لكن القرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) يحثها على التعاون الكامل مع المحكمة. وأبلغ المدعي العام المجلس كذلك بأنه، في الأشهر الستة المقبلة، سيواصل المكتب، وفقاً لولايته، رصد الجرائم المرتكبة وحشد الجهود لإلقاء القبض على الفارين وإقامة علاقات تعاون مع المنظمات الإقليمية. وتلت هذه الإحاطة جلسة مناقشة خاصة بشأن هذا الموضوع تمكن خلالها أعضاء المجلس من التعبير عن مواقفهم إزاء هذه القضية.

وفي ١١ حزيران/يونيه، استمع المجلس، في جلسة رسمية، إلى إحاطة قدمها جون هولمز وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، بشأن رحلته الأخيرة إلى السودان. وأوضح وكيل الأمين العام، الذي وصف حالات طرد العاملين في قطاع المعونة الإنسانية من السودان في ٤ آذار/مارس بأنها غير مبررة، أن الجهود التي بذلها

مجتمع المساعدة الإنسانية، جنبا إلى جنب مع حكومة السودان، قد مكنت من تقليص أكبر الفجوات الأساسية إلى حد كبير والحيلولة دون وقوع أزمة إنسانية. إلا أنه أشار إلى أن الحالة في دارفور ما زالت تستدعي العودة الكاملة لجميع منظمات تقديم المساعدة الإنسانية. وذكر كذلك أنه عقب قرار ٤ آذار/مارس، اتخذت حكومة السودان بعض الخطوات الهامة لتجديد التعاون مع المجتمع الدولي، وأعادت تأكيد التزامها بالاتفاقات السارية. وأكد أيضا أنه من أجل الاستجابة لمتطلبات الوضع الجديد في مختلف أنحاء السودان، فإنه سيكون من اللازم إعادة صياغة احتياجات التمويل المتعلقة بالمساعدة الإنسانية. ودعا الحكومة والجهات المانحة معا إلى تقديم المساعدة على وجه السرعة. ووصف السيد هولمز أيضا الحالة في جنوب السودان على أنها مصدر قلق بالغ. وتلت هذه الإحاطة مشاورات غير رسمية.

وفي ١٩ حزيران/يونيه، قام رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥)، خلال مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته، بتقديم التقرير الذي يغطي فترة ٩٠ يوما من عمل اللجنة إلى أعضاء المجلس.

سيراليون

في ٨ حزيران/يونيه، قام السيد مايكل فون در شولنبرغ، الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، في جلسة رسمية، بتقديم إحاطة إلى المجلس بشأن آخر التطورات في سيراليون وأنشطة مكتب الأمم المتحدة هناك. وأثنى الممثل التنفيذي على القيادة السياسية لسيراليون لإبرامها اتفاقا مكّن، على حد قوله، من احتواء أعمال العنف السياسي التي شهدتها البلد مؤخرا، مشيرا إلى أن المكاسب الديمقراطية التي تحققت في سيراليون لا تزال هشة. ودعا الممثل التنفيذي أيضا إلى توفير الدعم الدولي لاستراتيجية الأمم المتحدة الموحدة لمرحلة ما بعد النزاع في هذا البلد. وتحدث أمام المجلس أيضا كل من السفير الكندي، جون ماكني، بصفته رئيس تشكيلة سيراليون التابعة للجنة بناء السلام، والسيدة زينب حواء بانغورا، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في سيراليون. وعقب هاتين الإحاطتين، تحدث كل أعضاء المجلس وعبروا عن آرائهم بشأن التطورات الأخيرة وسبل المضي قُدما.

بوروندي

في ٩ حزيران/يونيه، استمع المجلس إلى إحاطات بشأن الحالة في بوروندي قدمها كل من الممثل التنفيذي للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، يوسف محمود؛ والسفير السويدي، بير أورنيوس، نيابة عن السفير أندرس ليدن، رئيس

تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام؛ والسفير أدولف ناهايو، المدير العام بوزارة الخارجية في بوروندي. وتلت هذه الإحاطات مشاورات سرية بين أعضاء المجلس، تلا على إثرها رئيس المجلس بيانا للصحافة (SC/9676) أشاد فيه بالتقدم المحرز في إطار عملية السلام في بوروندي؛ وحث جميع الأطراف البوروندية، بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين، على مواصلة جهودها لمواجهة التحديات المتبقية، وبخاصة إكمال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وشجع جميع أصحاب المصلحة على تمهيد الطريق لإجراء انتخابات سلمية وحرّة ونزيهة في عام ٢٠١٠؛ وشجع الحكومة على اتخاذ مزيد من الخطوات بشأن الحكم الديمقراطي، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإصلاح قطاعي العدل والأمن؛ ورحب بمشاركة لجنة بناء السلام في مساعدة بوروندي على وضع الأسس اللازمة لتحقيق التنمية على المدى البعيد.

الصومال

في ١٩ حزيران/يونيه، قام المجلس، بعد إجراء مشاورات غير رسمية، بإصدار بيان إلى الصحافة (SC/9685) أدان فيه بشدة الهجوم التفجيري الانتحاري الذي وقع في بيلدوين في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ وأودى بحياة وزير الأمن الصومالي، عمر حجي عدن، إلى جانب عدد من الزعماء المحليين والمواطنين الصوماليين الأبرياء. وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم المتواصل والكامل للحكومة الاتحادية الانتقالية وعملية جيبوتي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٢٢ حزيران/يونيه، استمع المجلس، في جلسة رسمية، إلى إحاطات بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى قدمها كل من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، السيد ب. لين باسكو، والسفير البلجيكي يان غرولز، رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، والممثل الدائم لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة. وقال وكيل الأمين العام إن أفضل سبيل للتصدي للمشاكل المتعددة الأوجه التي تواجه جمهورية أفريقيا الوسطى هو تنفيذ الإطار الاستراتيجي لبناء السلام الذي اعتمد مؤخرا. وشدد كذلك على أنه في حين تُبذل جهود مهمة لتنفيذ توصيات الحوار السياسي الوطني لعام ٢٠٠٨، فإن أعمال العنف التي يقوم بها المتمردون تقوض إطار بناء السلام وتؤدي إلى تفاقم حالة انعدام الأمن. وقام السيد باسكو أيضا بتقديم المثلة الخاصة الجديدة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، السيدة سهله - وورك زيوده، إلى

المجلس. وخلال جلسات المشاورات المغلقة التي تلت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لتحويل المكتب إلى مكتب متكامل لبناء السلام.

غينيا - بيساو

في ٩ حزيران/يونيه، قام المجلس، عقب اغتيال السيد باسيرو دابو، أحد المرشحين في الانتخابات الرئاسية المقبلة في غينيا - بيساو، والسيد هلدرو بروينسا، وزير الدفاع السابق، بإصدار بيان إلى الصحافة (SC/9677) أدان فيه الاغتيالين، وأعرب عن بالغ قلقه إزاء عودة العنف السياسي، داعياً حكومة غينيا - بيساو إلى تقديم المسؤولين عن تلك الأعمال العنيفة إلى العدالة.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، استمع المجلس، في جلسة رسمية، إلى إحاطات قدمها السيد جوزيف موتوبوا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، والسفيرة البرازيلية لويسا فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو التابعة للجنة بناء السلام، بشأن آخر التطورات في ذلك البلد. وذكر الممثل الخاص، وهو يشدد على ضخامة التحديات التي تواجه غينيا - بيساو، أنه على الرغم من أن مسؤولية التصدي لهذه التحديات تقع في المقام الأول على حكومة هذا البلد وشعبه، فإنه ينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يواصل مشاركته في هذه العملية ويقدم لهذا البلد دعماً هو في أمس الحاجة إليه لإجراء إصلاحات هامة في قطاعات العدالة والإدارة العامة والدفاع والأمن، ولإجراء الانتخابات الرئاسية بصورة سلمية، وهو الأمر الأكثر إلحاحاً. وبعد الاستماع إلى هذه الإحاطات، تبادل أعضاء المجلس الآراء بشأن هذه القضية في إطار مشاورات مغلقة.

وفي ٢٦ حزيران/يونيه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ١٨٧٦ (٢٠٠٩) الذي مدد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وطلب إلى الأمين العام إنشاء مكتب متكامل للأمم المتحدة لبناء السلام في غينيا - بيساو ليخلف مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، لفترة أولية مدتها ١٢ شهراً اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

ليبيريا

في ٢٥ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسات مشاورات مغلقة بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا على أساس التقرير الخاص للأمين العام (S/2009/299). وبعد الاستماع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، قام أعضاء المجلس بتبادل الآراء

بشأن آخر التطورات في ليبيا، والسحب التدريجي المقرر للبعثة، والنهج المبين في تقرير الأمين العام.

وخلال نفس المشاورات، قدم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٢١ (٢٠٠٣) بالنيابة إلى المجلس تقريره المقدم كل ٩٠ يوماً عن أنشطة اللجنة وفريق الخبراء.

كوت ديفوار

في ٢٥ حزيران/يونيه، استمع المجلس، خلال مشاورات سرية، إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، آلان لوروا، بشأن الزيارة التي قام بها إلى كوت ديفوار من أجل تقييم التقدم المحرز في إطار عملية السلام الإيفوارية. وذكر السيد لوروا، في جملة أمور، أن جميع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين الذين تشاور معهم قد جددوا التزامهم بإجراء الانتخابات في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، وأكدوا له أن ما تبقى من مهام في إطار جدول أعمال إعادة التوحيد لن يحول دون التقيد بموعد الانتخابات.

آسيا

العراق

في ١٨ حزيران/يونيه، قام المجلس، في جلسة علنية ترأسها أحمد دافوتوغلو، وزير خارجية تركيا، بمناقشة الحالة في العراق واستعراض أنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، وذلك على أساس التقرير الفصلي للأمين العام. ورحب الوزير، في ملاحظاته الافتتاحية، بالتقدم الذي أحرزه العراقيون في العديد من المجالات الأساسية، وأقر التحديات التي ما زالت تواجهه، والحاجة إلى مجابته بعزم وإصرار، وحدد التزام المجلس بدعم العراق في سعيه إلى تحقيق السلام والأمن والرخاء.

وقام السيد ستافان دي ميستورا، في آخر إحاطة قدمها إلى المجلس بصفته الممثل الخاص للأمين العام في العراق، بتقديم معلومات مفصلة عن التطورات الأخيرة التي شهدتها هذا البلد، مشدداً على أوجه التحسن في الوضع الأمني، والحاجة إلى مواصلة العمل من أجل المصالحة الوطنية. واستعرض أيضاً أنشطة البعثة في مختلف المجالات، مع التركيز بصفة خاصة على الدراسة المتعلقة بمسألة الحدود الإدارية الداخلية المتنازع عليها والمساعدة المتواصلة التي تقدمها البعثة إلى شعب العراق وحكومته في إطار الاستعدادات للانتخابات المقبلة.

وأعرب جميع أعضاء المجلس عن دعمهم للأنشطة التي تقوم بها البعثة في العراق في إطار الولاية الموكلة إليها. ومع الترحيب بأوجه التحسن التي شهدتها الوضع الأمني، حث

العديد من الأعضاء العراق على التعجيل باتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على هذا الاتجاه الإيجابي، وذلك بسبل منها الحوار والتعاون مع جميع الأطراف بما يفضي إلى المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، أكد الأعضاء أيضا على الحاجة إلى إيجاد حل توافقي لمسألة الحدود الإدارية الداخلية المتنازع عليها، بما في ذلك وضع كركوك، وأهمية التوصل إلى اتفاق بشأن بعض التشريعات الأساسية، ومنها القوانين المتعلقة باستغلال الموارد الهيدروكربونية وتقاسم الإيرادات، وكذلك ضرورة مواصلة مكافحة التطرف والإرهاب.

وفي نهاية الجلسة، التي شارك فيها أيضا الممثل الدائم للعراق، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2009/17) أكد فيه من جديد التزامه باستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية؛ وشدد على أهمية استقرار وأمن العراق بالنسبة لشعبه وللمنطقة والمجتمع الدولي؛ وأثنى على الجهود الهامة التي تبذلها حكومة العراق من أجل تعزيز الديمقراطية؛ وأكد من جديد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق فيما تقوم به من إسداء المشورة وتقديم الدعم والمساعدة إلى شعب العراق وحكومته من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية، والنهوض بالحوار السياسي الشامل والمصالحة الوطنية، وتيسير الحوار الإقليمي، في جملة أمور أخرى.

قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

في ١٩ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، قُدمت لها فيها إحاطة بشأن آخر التطورات فيما يتصل بولاية القوة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، استمع أعضاء المجلس خلال مشاورات مغلقة إلى إحاطة قدمها مدير شعبة آسيا والشرق الأوسط في إدارة عمليات حفظ السلام، فولغانغ فايزبرود - فير، بشأن أنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وأعربت جميع الدول الأعضاء عقب الإحاطة عن دعمها لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللهدف المتمثل في تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

وفي ٢٣ حزيران/يونيه، اعتمد المجلس القرار ١٨٧٥ (٢٠٠٩)، الذي مددت بموجبه ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر، إلى جانب البيان الرئاسي المصاحب له (S/PRST/2008/18).

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ١٩ حزيران/يونيه، استمع أعضاء المجلس أثناء مشاورات مغلقة إلى إحاطة بشأن أنشطة مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى قدمها

ميروسلاف ينتشا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المركز. وعقب تبادل للآراء فيما بين الأعضاء، تلا رئيس المجلس بياناً للصحافة، رحب فيه بالجهود التي يبذلها المركز في معالجة القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك وأكد من جديد دعم المجلس للمركز بغية تيسير الحوار ومساعدة حكومات آسيا الوسطى في التصدي للتحديات العديدة التي تواجه المنطقة الإقليمية.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٢٣ حزيران/يونيه، استمع المجلس أثناء جلسة رسمية إلى إحاطة بشأن الحالة في الشرق الأوسط قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيرى. وأبلغ المنسق الخاص المجلس بأن الجهود الدبلوماسية الدولية جارية لإنعاش عملية السلام للتوصل إلى حل يقوم على دولتين، وأبرز أهمية إعادة تفعيل المسارات الإقليمية إلى جانب إعادة تنشيط المسار الإسرائيلي - الفلسطيني. كما شدد على التداعيات السلبية للأزمة التي لم تحل بعد في غزة على الجهود المبذولة للنهوض بعملية السلام، كما أعرب عن قلقه إزاء مواصلة بناء المستوطنات بصورة غير مشروعة في أنحاء الضفة الغربية وقلقه بشأن عدم إنفاذ سيادة القانون على المستوطنين العنيفين بالقدر الكافي. وشدد سيرى أيضاً على الحاجة إلى مصالحة فلسطينية وإعادة توحيد الصفوف الفلسطينية، وأشار إلى الجهود المتواصلة المبذولة لمنع إعادة تزويد المقاتلين في غزة بأسلحة غير قانونية. وفيما يتعلق بلبنان، أشار إلى أن الانتخابات البرلمانية التي نظمت في ٧ حزيران/يونيه أجريت في جو من الهدوء وأن الحوار والتعاون سادا في لبنان منذ ذلك الحين. وأثناء المشاورات التي أجراها المجلس بكامل هيئته عقب ذلك، شدد العديد من أعضاء المجلس على أهمية الرؤية القائمة على دولتين، وأهاب بالأطراف الوفاء بالتزاماتها المنبثقة عن خارطة الطريق وتفادي اتخاذ خطوات قد تحكم مسبقاً على النتيجة النهائية للمفاوضات. وجرى التشديد أيضاً على نطاق واسع على ضرورة تحقيق الوحدة الفلسطينية وعلى أمل أن تتشكل حكومة في لبنان عما قريب.

أفغانستان

في ٣٠ حزيران/يونيه، استمع المجلس خلال اجتماع رسمي إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بأفغانستان، السيد كاي إيدي، بشأن الحالة في أفغانستان وتداعياتها على السلم والأمن الدوليين. وشدد الممثل الخاص على الأهمية الحاسمة للانتخابات الرئاسية والانتخابات في المقاطعات المقرر إجراؤها في شهر آب/أغسطس، فقال إن الانتخابات قد تصبح نقطة تحول في الجهود الرامية إلى وقف النزاع في أفغانستان إذا ما أديرت بشكل جيد. وفي الوقت الذي أكد فيه بروز بعض العناصر الإيجابية من قبيل زيادة التشديد على جهود

المدنيين والتركيز على الحكم دون الوطني ومواءمة الجهود الدولية على نحو أفضل، قال أيضا إنه لا تزال هناك تحديات هائلة يتعين التصدي لها وإن العنف الجاري بشكل خاص يقوض إمكانات إحراز أي تقدم بشكل خطير. وشدد أعضاء المجلس على أهمية الانتخابات المقبلة في إحلال الأمن والاستقرار في البلد، وتعهدوا بالعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان. وشارك أيضا في النقاش ممثلون عن أفغانستان وعدد من الدول الأعضاء.

سري لانكا

في ٥ حزيران/يونيه، عقد المجلس حلقة نقاش تفاعلي غير رسمية بشأن سري لانكا للاستماع إلى إحاطة قدمها الأمين العام بشأن الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى ذلك البلد. وشارك أيضا في النقاش الممثل الدائم لسري لانكا. ورحب الأمين العام في إحاطته بانتهاء الصراع الذي دام ٢٥ سنة بين حكومة سري لانكا وجمهورية تاميل إيلام للتحريض، الذين ينظر إليهم العديد من أعضاء المجلس على أنهم عبارة عن منظمة إرهابية، وأعرب عن ملاحظاته بشأن السبيل المحتمل للمضي قدما لمعالجة الحالة الإنسانية والسياسية في البلد، وشدد بشكل خاص على احتياجات المشردين داخليا. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود التي تضطلع بها الأمم المتحدة وللتوصيات التي قدمها الأمين العام.

أوروبا

جورجيا

في ١٢ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة خاصة مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، استمع خلالها المشاركون إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، إدموند موليت، بشأن آخر التطورات في جورجيا والأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة.

وفي ١٥ حزيران/يونيه، أجرى المجلس جولتين من المشاورات المغلقة لتبادل الآراء بشأن مشروع قرار قدمته ألمانيا، وتركيا، وفرنسا، وكرواتيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنمسا، والولايات المتحدة الأمريكية، تلتبس فيه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لمدة أسبوعين، وهي الولاية التي كان من المقرر أن تنتهي في نفس اليوم. ثم شرع المجلس في التصويت على مشروع القرار، وهو القرار الذي حصل على أغلبية ١٠ أصوات مقابل صوت واحد (الاتحاد الروسي) مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (أوغندا، والجمهورية العربية الليبية والصين، وفيت نام) ولم يُعتمد.

كوسوفو

في ١٧ حزيران/يونيه، عقد المجلس جلسة علنية لتناول التقرير الأخير للأمين العام الذي يشمل أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأثناء الإحاطة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام، لامبرتو زانيري، إلى المجلس، قال إن الأمم المتحدة ما زالت في موقف فريد يتيح لها الاضطلاع بدور مفيد في كوسوفو، من خلال تيسير حل المشاكل بوصفها وسيطا بين الأطراف. وقال أيضا إنه لما كانت إعادة تشكيل البعثة على ثلاث مراحل تشارف على نهايتها، تقوم البعثة حاليا بتحويل تركيزها تدريجيا صوب الاضطلاع بدور دبلوماسي وسياسي بشكل متزايد يهدف إلى تيسير الحوار وتعزيز حقوق الأقليات. وشارك أيضا في الجلسة وزير خارجية صربيا، فوك يرميتش واسكندر حسيني من جانب كوسوفو.

مسائل أخرى

عدم الانتشار/جمهورية إيران الإسلامية

في ١٥ حزيران/يونيه، قام الممثل الدائم لليابان، السفير يوكيو تاكاسو، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، خلال جلسة رسمية، بتقديم التقرير الفصلي العاشر للجنة إلى المجلس، وهو التقرير الذي يغطي الفترة من ١١ آذار/مارس إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وذكر التقرير طلب اللجنة الحصول على معلومات من دولتين من الدول الأعضاء عن نقل مواد تنطوي على انتهاك للفقرة ٥ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). وأبرز أعضاء المجلس الذين أخذوا الكلمة بعد عرض التقرير أهمية تنفيذ القرارات ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) وكفالة استجابة اللجنة استجابة فعالة لانتهاك القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧).

عدم الانتشار/جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ١٠ حزيران/يونيه، قدمت الولايات المتحدة أثناء مشاورات مغلقة مشروع قرار بشأن ما قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من تجارب نووية ومن إطلاق للقذائف في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. بما يشكل انتهاكا للقرارين ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦). وشارك في تقديم مشروع القرار كل من جمهورية كوريا، وفرنسا، والمملكة المتحدة، واليابان.

وفي ١٢ حزيران/يونيه، اعتمد مجلس الأمن بالإجماع القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، الذي أدان فيه بأقوى العبارات التجربة النووية التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ وطالب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعدم إجراء أي تجربة نووية أخرى أو أي عملية إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. وبموجب القرار، استحدث المجلس أيضا تدابير مالية وتدابير جديدة لتفتيش الشحنات المشتبه في حملها بضائع محظورة؛ وفرض قيودا إضافية على توريد الأسلحة وما يتصل بها من مواد من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإليها؛ وأنشأ فريق خبراء للمساعدة على رصد وتحسين تنفيذ التدابير؛ وطلب إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) تعديل التدابير المفروضة بموجب الفقرة ٨ من القرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) والقرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، بوسائل منها تحديد الأفراد والكيانات والبضائع.

التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية

في ١١ حزيران/يونيه، أجرى المجلس في مشاورات مغلقة استعراضا مؤقتا لأعمال المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، عملا بالقرار ١٨٠٥ (٢٠٠٨). وقدم رئيس لجنة مكافحة الإرهاب بالنيابة تقرير اللجنة المعد لذلك الغرض، كما قدم مايك سميث، مدير المديرية التنفيذية، إحاطة إلى المجلس. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للأعمال القيمة التي اضطلعت بها المديرية التنفيذية منذ آذار/مارس ٢٠٠٨، وأيدوا مضمون التقرير السالف الذكر. وعقب الاجتماع، أدلى رئيس المجلس بملاحظات شفوية موجزة للصحافة، أكد فيها من جديد التهديد الخطير الذي يشكله الإرهاب، حيث شدد على التزام المجلس بمكافحة هذه الآفة، وأبرز أهمية التنسيق والتعاون فيما بين الهيئات الفرعية المختصة الثلاث في المجلس (لجنة مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠)، وأعرب عن تقديره لمساهمة المديرية التنفيذية في أعمال لجنة مكافحة الإرهاب في مجال رصد وتشجيع تنفيذ القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

حماية المدنيين

في ٢٦ حزيران/يونيه، أجرى المجلس نقاشا مفتوحا بشأن تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2009/277). واستمع المجلس في أول الأمر إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية والمنسق للإغاثة الطارئة، الذي قدم بيانا مفصلا لمعاناة ملايين المدنيين الواقعين في شرك النزاعات المسلحة أو المضطرين للهروب. وقال إنه على الرغم من إحراز بعض التقدم في العشر سنوات الأخيرة، ولا سيما فيما يخص مشاركة المجلس، ظلت الحالة على أرض الواقع دون تغيير إلى حد كبير حيث لا يزال المدنيون يتحملون العبء الأكبر للنزاعات المسلحة، وقال إنه يلزم بذل جهود أكبر بكثير لتعزيز

الامتثال للقوانين المنطبقة وإمكانية مساءلة من لم يمثل لها. وخلال النقاش الذي أعقب ذلك، والذي شارك فيه ما يزيد عن ٤٠ وفداً، شدد المتكلمون على ضرورة أن يحترم جميع الأطراف في النزاع القانون الإنساني الدولي وأن يوفرُوا فرصاً آمنة للحصول على المعونة الإنسانية دون معوقات.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

في ٢٩ حزيران/يونيه، أجرى مجلس الأمن نقاشاً مواضيعياً بشأن إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بمشاركة البلدان الرئيسية المساهمة بالقوات وبأفراد الشرطة والموارد المالية، بما فيها الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. واستمع المجلس في أول الأمر إلى إحاطة قدمها كل من آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، وسوزانا مالكورا، وكيلة الأمين العام لشؤون الدعم الميداني، بشأن استعراضهما المشترك لنظام الأمم المتحدة لحفظ السلام ونتائجه المتوقعة، في شكل ورقة غير رسمية بعنوان "أفق جديد".

وكشفت المناقشة التي أعقبت ذلك، والتي أخذ فيها الكلمة ٣٥ وفداً، عن توافق عام للآراء فيما بين الدول الأعضاء بشأن عدة مسائل تتعلق بآليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأبرزت التأييد القوي لمبادرات الإصلاح. وأقر جميع المتكلمين بفائدة تعميق المناقشات بشأن جميع جوانب نظام الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك المستويات السياسية - الاستراتيجية والإدارية والمالية والتشغيلية، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين أصحاب المصلحة كافة، ولا سيما فيما بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بالقوات/أفراد الشرطة/الموارد المالية.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

في ٤ حزيران/يونيه، أثناء جلسة علنية برئاسة وزير خارجية تركيا، أهاب المجلس بالمحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا مواصلة تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز الخاصة بهما بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والتعجيل بإنجاز كل القضايا، دون الإخلال بأصول المحاكمات وبعدها. وبعد الاستماع إلى الإحاطات التي قدمها الرئيسان والمدعيان العامان للمحكمتين المذكورتين، شدد أعضاء المجلس أيضاً على أهمية مواصلة المجتمع الدولي عمله صوب ضمان إلقاء القبض على ١٥ فرداً أدينوا من قبل المحكمتين غير أنهم لا يزالون طلقاء إلى الآن. ورحب أعضاء المجلس بالتقدم المحرز فيما يخص الأعمال التي يضطلع بها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحاكم الدولية فيما يتعلق بآلية (آلتي) تصريف الأعمال المتبقية، وأهابوا بالفريق أن يبت في ما تبقى من مسائل عالقة في المستقبل القريب.